واوضح زاكهايم، ان في امكان اسرائيل ان تشتري من الولايات المتحدة ٣٠٠ طائرة مقاتلة خلال العشرين سنة المقبلة بثمن اقل من مبلغ الـ ٥٥٠ مليون دولار، وهو سقف نفقات انتاج لافي، كما قال رابين. وتابع: «تبين في الحسابات التي اجرتها وزارة الدفاع (البنتاغون) ان التكلفة سوف تصل الى ٩٠٠ مليون دولار سنوياً حتى العام ١٩٩٠، اذا كانت نسبة التضخم ٣ بالمئة، و ١,٤ مليار دولار، اذا بلغت نسبته ٦ بالمئة» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/٢/٢٥).

وتطرق زاكهايم الى ادعاءات اسرائيل بشأن البطالة التي ستنتج جراء الغاء مشروع لافي، موضحاً انه يعمل في المشروع، حالياً، ٣٨٠٠ ـ ٤٠٠٠ عامل، لذا فان ادعاء اسرائيل بأن الغاء المشروع سيتسبب في بطالة ٢٠ ألف عامل هو ادعاء مبالغ فيه. كما عارض ادعاء اسرائيل بأن الغاء بعض العقود مع شركات اسرائيلية واميركية تشترك في انتاج لافي سيكلف مبلغ ٤٠٠ مليون دولار، معتقداً بأن النفقات ستتراوح بين ١٣٠ ـ ٢٠٠ مليون دولار فقط (**دافار**، ١٩٨٧/٢/٢٦).

وذكرت مصادر اميركية مطلعة انه مقابل تبني اسرائيل لانتاج طائرة اف ـ ١٦ ستوافق وزارة الدفاع الاميركية على منح اسرائيل امتيازات معينة، بينها تزويدها بتقنية متطورة لتقليص نسبة استخدامها لمحطات الرادار الارضية، عبر توسيع استخدامها للاقمار الاصطناعية الاميركية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٩).

لافي: المؤيدون والمعارضون

أثارت البدائل الاميركية لطائرة لافي التي عرضها د. زاكهايم في اثناء زيارته لاسرائيل، جدلاً بين المسؤولين السياسيين والعسكريين مؤيدي لافي والصناعات الجوية الاسرائيلية التي تحاول اثبات تفوقها التكنولوجي وبين بعض المسؤولين السياسيين والعسكريين المعارضين للمشروع. رئيس الحكومة، اسحق شامير، اكد، في اثناء لقائه بوفد الجالية اليهودية البريطانية في مكتبه في القدس، ان من الضروري جداً الاستمرار في مشروع طائرة لافي، لأن الغاء هذا المشروع سيلحق الضرر بالتقدم التكنولوجي الاسرائيلي وسيؤدي الى بطالة آلاف المهندسين والفنيين، بالاضافة الى تأكيده اهمية المشروع للامن والاقتصاد الاسرائيليين (**عل همشمار**، ٤ و ١٩٨٧/١/٧). وفي السياق ذاته، يرى القائم باعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، شمعون بيرس، انه ينبغي النظر الى المشروع على انه مشروع قومي، ومستقبله مرتبط بحجم رغبة الحكومة والشعب في تقديم تنازلات في مجالات مختلفة (**معاريف**، ١٩٨٧/١/٧).

وقال وزير الدفاع، اسحق رابين، ان البدائل التي قدمتها واشنطن ليست مقنعة، لا من ناحية المضمون ولا التكلفة. واوضح ان زاكهايم لم يتمكن من الاقناع بأن أياً من البدائل الاميركية هو افضل، او ارخص، من لافي (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١/١٢). واضاف ان ليس ثمة صعوبة في اقالة ٦٠٠٠ شخص من مشروع لافي واستغلال الاموال الاميركية في مشاريع اخرى، لكن المشكلة هي في ان المشروع هو «قومي» ويوفر عملاً للمهندسين ويعود على اسرائيل بالتطور التكنولوجي. لكنه اكد ان اسرائيل ستبقى مرتبطة بالغير، وهذا هو الواقع (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٢/٩).

اما وزير الدولة، موشي ارنس، فقد رفض، بشكل قاطع، التزود بطائرات اف ـ ١٦ بدلاً من لافي، مشيراً الى ان لافي ستكون اكثر تطوراً من اف ـ ١٦ وافضل منها. وقال انه اوصى، عندما كان وزيراً للدفاع، بدراسة امكانية انتاج طائرات اف ـ ١٦ في اسرائيل، لكن تبين ان انتاجها في البلاد سيكلف اكثر من انتاجها في الولايات المتحدة الاميركية. ويعتقد ارنس بأنه اذا اصرت اسرائيل على استمرار مشروع لافي، فان واشنطن ستدفع التمويل المطلوب في نهاية الامر (**دافار**، ٥ و ١٩٨٧/١/٧).

من جهته، حذر رئيس الصناعات الجوية، يوسف زينغر، من ان الغاء مشروع لافي سيؤدي الى تراجع الصناعات الجوية، ولن يرمم هذا الضرر الا بعد فترة طويلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١/٤).

اما المعارضون، فيرون انه ينبغي قبول احد البدائل الاميركية. وعلى هذا الصعيد، اكد رئيس الاركان، موشي ليفي، في لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان لا فائدة من تنفيذ مشروع مهلهل وضعيف. وقال انه لا يمكن تنفيذ المشروع اذا القي العبء كله على الجيش الاسرائيلي فقط. وتطرق ليفي الى موقف الولايات المتحدة،